



تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد

العقد رقم ٥ | ١١ رمضان ١٤٤١هـ - ٤ إبريل، ٢٠٢٠م

المُحرران: سعود السرحان ومارك طومسون

في هذا العدد

التعليق والتحليل

ما بعد فيروس كورونا: مستقبل التنوع الاقتصادي والعمل المناخي في دول مجلس التعاون الخليجي
عائشة السريحي



ما بعد فيروس كورونا: ارتباط تعافي الاقتصاد الخليجي بالشرق
كارين إي يونغ



أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على الصين وعلاقتها العالمية
إنريكو فارديلا



نظرة عامة
الوضع الحالي

نظرة عامة الوضع الحالي

بعد أن أصبحت الآثار الاقتصادية المترتبة على إغلاق الاقتصادات الوطنية واضحة تماماً، وجدت الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تطبيق القيود الاجتماعية والاقتصادية؛

وحياناً، تواجه الحكومات وصانعو السياسات الخيار الصعب: الموازنة بين أولويات الاقتصاد وأولويات الصحة. وتأتي هذه المعضلة في الوقت الذي قالت فيه منظمة الصحة العالمية: إن البلدان التي تُخفف القيود الاجتماعية يجب عليها الانتظار لأسبوعين على الأقل لتقييم تأثير عمليات الإغلاق وحظر التجول والحجر الصحي، قبل النظر في تخفيف القيود. وعلى الرغم من تصريح المنظمة، فقد شهدنا بالفعل تظاهرات ضد قيود الإغلاق، على سبيل المثال في برلين بألمانيا وفي الولايات المتحدة؛ إذ يخشى الكثيرون أن يكون (تابع إلى ص ٢)

مثل عمليات الإغلاق وحظر التجول والحجر الصحي، أمر سهل إلى حد ما؛ لكنّ الجزء الصعب هو كيفية رفع هذه القيود أو تخفيفها دون الإضرار بالصحة العامة للمواطنين؛ أي بالتسبب في ظهور فيروس كورونا مرةً أخرى، وإن شئت فقل: إثارة موجة ثانية من الفيروس دون قصد. وفي الواقع، فإن البروفيسورة نانسي ك. بريستو، مؤلفة كتاب "American Pandemic: The Lost Worlds of the 1918 Influenza Epidemic" «الجائحة الأمريكية: العوالم المفقودة لوباء إنفلونزا عام ١٩١٨»، تُدّكرنا بأنه في عام ١٩١٨م، اجتاح وباء الإنفلونزا الإسبانية العالم في سلسلة من الموجات.

أحدث إحصاءات فيروس كورونا بتاريخ: (٢٠٢٠/٥/٣م)

إحصاءات الدول:

يمكن الاطلاع على أحدث الإحصاءات عن الحالات المؤكدة والوفيات وحالات التعافي في بلدانٍ بعينها على هذين الموقعين:

<https://coronavirus.jhu.edu/map.html>
www.worldometers.info/coronavirus/

المملكة العربية السعودية:

أصدر الملك سلمان أمراً بتخفيف قيود حظر التجول جزئياً في المملكة بأكملها، ابتداءً من الأحد ٢٦ أبريل حتى ١٣ مايو. وقد حُفّف حظر التجول جزئياً في جميع المناطق؛ ما سمح للسكان بالخروج بين ٩ صباحاً و٥ مساءً، باستثناء مكة المكرمة، حيث لا يزال حظر التجول سارياً على مدار الـ٢٤ ساعة. وقد سُمح لبعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية باستئناف العمل، ومن بينها متاجر الجملة، والتجزئة، وكذلك مراكز التسوق، ويمكنها العمل لمدة أسبوعين، من الأربعاء ٢٩ أبريل حتى ١٣ مايو (٦-٢٠ رمضان). ومع ذلك، لا تزال صالات التجميل وصالونات الحلاقة والصالات الرياضية ودور السينما والمطاعم مغلقة.

حالات التعافي: ٤١٣٨

الوفيات: ١٨٤

الحالات المؤكدة: ٢٧٠١

إذا كنت مهتماً بالإسهام في التقارير المستقبلية، فيرجى إرسال عرضٍ موجزٍ لموضوعك المقترح إلى الدكتور مارك طومسون على البريد الإلكتروني:

mthompson@kfcris.com

للتداعيات الاقتصادية للإغلاق العام للدولة عواقب طويلة الأمد على المجتمعات أكثر من الوفيات التي يُسببها الفيروس. وفي الحقيقة، فإن ملايين العُمال حول العالم قد انقطعت مواردهم المالية فعلياً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن موجات تفشي فيروس كورونا على مستوى الدولة تمرُّ بمراحلٍ مختلفةٍ؛ ومن ثمَّ، فإن القرارات الحكومية للحدِّ من آثار عمليات الإغلاق تستند إلى مدى نجاح الجهود الوطنية في التخفيف من انتشار الفيروس. وبناءً على ذلك، تمضي بعض الحكومات بمزيد من الثقة تجاه رفع بعض القيود، في حين أن حكوماتٍ أخرى، مثل المملكة المتحدة، تُبقي القيود الاجتماعية

على حالها. ويبقى الهاجس الحقيقي الذي يساورُ العديدَ من صانعي السياسات، هو أن التعجُّل في رفع عمليات الإغلاق يمكن أن يُؤدِّي إلى موجة ثانية من موجات تفشي فيروس كورونا. ولنضربُ مثالاً على ذلك، فقد كانت سنغافورة محطَّ اهتمامٍ عالمي؛ إذ كان يُنظر إلى ما حققته على أنه نجاحٌ في احتواء المراحل الأولى من تفشي الوباء؛ ومع ذلك، فقد أكدت موجة جديدة لانتشار العدوى سريعةً الاتساع في «الدولة المدينة» مدى سهولة عودة الفيروس. وقد أُجبرت هذه «الموجة الثانية» الحكومة السنغافورية على تمديد القيود الاجتماعية لمكافحة فيروس كورونا حتى أوائل يونيو. واعترف رئيسُ الوزراء،

لي هسين لونغ، بأن العديدَ من الناس «أصيبوا بخيبة أملٍ جرَّاء التمديد»، وأن الشركات والعمال «أصابهم ضررٌ شديد». لكنه أشار أيضاً إلى أن «الألم قصير المدى، هو القضاء على الفيروس، وحماية صحة أحيائنا، وسلامتهم، والسماح لنا بإنعاش اقتصادنا».

وفي النهاية، يبقى السؤال المطروح على الحكومات في جميع أنحاء العالم، هو كيفية إعادة فتح الاقتصادات دون إثارة «الموجة الثانية» التي يخشاها الكثيرون؛ ومن ثمَّ، فمن غير المُستغرب أن تُراقب الدول بعضها بعضاً عن كثب لتتري استراتيجيات الخروج من الإغلاق؛ وتخرج بدروس قيمة حول كيفية التعامل مع ذلك الموقف غير المألوف وغير المتوقع.



THE SPANISH FLU

ما الإنفلونزا الإسبانية؟

تُعدُّ جائحةُ الإنفلونزا التي وقعت عام ١٩١٨م أشدَّ جائحةً يشهدها التاريخ المعاصر، وكان مسببها هو فيروس H1N1، مع جينات منشؤها من الطيور. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع عالمي على مصدر الفيروس، فقد اكتسح جميع أنحاء العالم خلال عامي ١٩١٨-١٩١٩م. في الولايات المتحدة، اكتُشف لأول مرة في أفراد عسكريين في ربيع عام ١٩١٨م. وتُشير التقديرات إلى أن قرابة ٥٠ مليون شخص، أو ثلث سكان العالم، أُصيبوا بهذا الفيروس. وقُدِّر عدد الوفيات بنحو ٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، منهم زهاء ٦٧٥ ألفاً في الولايات المتحدة. وكانت الوفيات مرتفعةً في الأشخاص الذين تقلُّ أعمارهم عن ٥ سنوات، والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٤٠ سنةً، وبالبالغين ٦٥ سنة فما فوق. وكان ارتفاع معدل الوفيات بين الأشخاص الأصحاء، ومن بينهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٤٠ سنة، سمةً فريدة لهذا الوباء. وقد ظهر جلياً، أن وباء إنفلونزا عام ١٩١٨م قد حدث في ثلاث موجات، وأن أعداد من تُوفوا خلال تلك الجائحة أكبر من مجموع أعداد الوفيات العسكرية والمدنية التي خلَّفتها الحرب العالمية الأولى.

المصدر: مركز مكافحة الأمراض واتقائها (CDC).

التعليق والتحليل

يأتي هذا التقريرُ الأسبوعيُّ لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في وقتٍ حرجٍ. وقد استجابت الحكوماتُ للوباء المتزايد من خلال تطبيق الحجر الصحي وحظر التجوُّل و«الإغلاق»، الأمر الذي يُؤثِّر على الاقتصادات الوطنية وأنماط حياة الملايين من الناس. ومن ثمَّ، فإننا نهدفُ في هذا التقرير الأسبوعي إلى مقابلة مجموعة متنوعة من الأفراد، من بينهم صانعو سياسات وأكاديميون ومفكرون؛ لاستطلاع آرائهم حول تأثير هذا الوباء من جهة علاقته بمجال اهتمامهم. وفي هذا التقرير الأسبوعي لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا مقال إنريكو فاردبلا، أستاذ مشارك دائم، بقسم التاريخ في جامعة بكين، ومدير مركز دراسات منطقة البحر المتوسط بجامعة بكين، يُناقش فيه تأثير فيروس كورونا على الصين وعلاقتها العالمية. وفي التقرير أيضاً تناولُ كارين يونغ، باحثة مقيمة في معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة (AEI)، كيفية ارتباط الانتعاش الاقتصادي في دول الخليج بالشرق الأوسط. وفي التقرير كذلك، تدرس عائشة السريحي، منسقة فريق العمل المعنيِّ بالمناخ والبيئة بمجموعة الفكر (T20)، في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية، مستقبل التنويع الاقتصادي والعمل المناخي في دول مجلس التعاون الخليجي في عالم ما بعد فيروس كورونا.

أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الصين وعلاقتها العالمية

إنريكو فاردبلا



إنريكو فاردبلا

أستاذ مشارك دائم، بقسم التاريخ في جامعة بكين،
ومدير مركز دراسات منطقة البحر المتوسط بجامعة بكين.

يكافحُ العالمُ من أجل المواجهة الآتية لفيروس كورونا الذي ألقى بآثاره على الصحة والتجارة والإنتاج، وكان له أثره كذلك على «فك الارتباط» بين الصين والولايات المتحدة؛ والذي كان قد بدأ قبل تفشِّي الوباء. فقد انخفض نصيب الصين في الواردات الأمريكية منذ عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٩م، غيرَ أن الأثر الاقتصادي والسياسي الناجم عن فيروس كورونا زاد وتيرة الأمر من حيث السرعة والكثافة والتكلفة. وقد لاحظت داليا مارين، رئيسة قسم الاقتصاد الدولي في جامعة ميونيخ، أن جائحة فيروس كورونا قد تُقلِّل من أنشطة سلاسل التوريد بنسبة ٣٥,٤٪؛ ما يدفع الشركات إلى إعادة النظر في تكاليف النقل إلى الخارج، والاستفادة من انخفاض تكلفة استخدام «الروبوتات»؛ لتتمكن من إعادة الإنتاج إلى سابق عهده. ومن الواضح أن التسارع في حدوث «فك الارتباط» بين البلدين سيفرض تحدياً على الدور العالمي للصين بوصفها مركز التصنيع الخارجي الرئيس.

وحتى يومنا هذا، لا تزال الصينُ مركزيةً لجميع القطاعات الصناعية تقريباً. وقد يكون «فك الارتباط» أمراً جذاباً، لكنه باهظ التكلفة. فقد يتطلبُ التريلونات من الدولارات لإنشاء مصانع



وبنىّ تحتية جديدة، وربما يتطلب ذلك تكلفةً كبيرة جداً في لحظة الركود العالمي. وبشكل واضح، يقول زاكري كارابل - كاتب عمود، ومستثمر ورئيس سابق للاستراتيجيات العالمية في شركة «إنفست نت»، شركة عامة مساهمة للخدمات المالية - «من أين ستأتي أموال «فك الارتباط» في وقت يلزم فيه كل دولار متاح لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الأساسي؟». ويبدو أن الصين ما زال لديها الوقت للتكثيف مع هذا التحوّل، والسعي لتحقيق إنجازات جديدة، والاستعداد للاغتنام «فترة الفرص التاريخية» (٢٠٢١-٢٠٥٠م)، التي يُفترض لها أن تُحوّل جمهورية الصين الشعبية إلى قوة عظمى، تزامناً مع احتفالات تأسيسها المئوية. إضافةً إلى ذلك، يُوثّق لاردي وهوانغ، من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي (PIIE)، كيف أن الصين مُهيّأة لمواجهة أزمة فيروس كورونا الحالية؛ إذ إن الصين أقل اعتماداً على الصادرات من السابق، وناجها المحلي الإجمالي يُمثّل ٤٪ من حيث القيمة المضافة، وسيؤدّي الطلب الداخلي المتزايد إلى انتعاش اقتصادها.

ومع ذلك، فإن الصين - مع مُضيّها قدماً لتتبوّأ منزلة القوة العظمى - تحتاج إلى تعزيز صادراتها، والحفاظ على سلاسل التوريد؛ لتحسين إنتاجية شركاتها والسماح لها بأن تصبح فاعلةً حقيقية على الصعيد العالمي. في ١٦ أبريل، قال «وانغ يي»، مستشار الدولة ووزير الخارجية: إن على الصين أن تسعى بثبات نحو تحقيق «رؤيتها الكبرى» لبناء مجتمع مستقبلي مُشترك للبشرية، وإن الصين ستفعل **كلّ ما يلزم** للحفاظ على استقرار الصناعة وسلاسل التوريد العالمية، إضافةً إلى تعزيز تحرير وتيسير التجارة والاستثمار.

وضمنّ جهودها لتتبوّأ منزلة «الرائدة الصحية العالمية» في جائحة فيروس كورونا، أعادت الصينُ إحياء مبادرة «طريق الحرير الصحي»؛ ما يُشير إلى أن هذا المفهوم قد يكتسب أهميةً جديدة. ومع ذلك، فإن مبادرة «طريق الحرير الصحي» ما هي إلا استهلالٌ له ما بعده. لقد غيّرت إمدادات الصين من المعدات الطبية إلى دول، مثل إيران وإيطاليا، والتي كانت تتعامل مع أشد حالات الطوارئ المتعلقة بفيروس كورونا، التصوّر العام لمبادرة الحزام والطريق (BRI)، لتصبح مُزوّداً للسّلع العامة.

ففي إيطاليا، وفقاً لاستطلاع أُجري في أبريل ٢٠٢٠م، في ذروة أزمة فيروس كورونا، عندما سلّمت المعدات الطبية الصينية، اعتبر ٥٢٪ ممن شملهم الاستطلاع في إيطاليا أن الصين دولة «صديقة» - وهو ما يُمثّل زيادةً عن نسبة ٤٢٪ في الاستطلاع السابق الذي أُجري في يناير ٢٠٢٠م - وأيّد ٣٦٪ ممن شملهم الاستطلاع التحالف مع بكين مقابل ٣٠٪ فضّلوا التحالف مع الولايات المتحدة. ومن ثمّ، وبالنظر إلى الأهمية المركزية الجديدة



لمنطقة البحر المتوسط في التجارة العالمية، وموقعها الجغرافي السياسي في منافسة القوى العظمى، فإن الصين ستضع - بلا شك - أولوية لهذه المنطقة الاستراتيجية؛ لتعظيم نفوذها، ومواجهة القوى المعادية للصين، وزيادة الخلافات في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. تواجه إيران - وهي لاعب رئيس في خطط مبادرة «الحزام والطريق» الصينية - مجموعة غير مسبقة من التحديات. وفي الوقت نفسه، تكافح طهران لمواجهة أزمة فيروس كورونا الأسوأ في الشرق الأوسط، ناهيك عن ضعف الاقتصاد والقيود المفروضة على المشتريات الطبية بفعل العقوبات الدولية. وقد تفاقم الوضع بسبب الانهيار غير المسبوق لأسعار النفط، والانخفاض اللاحق في الإيرادات. ووفقاً لما أوضحه مشروع «تشاينا ميد» (ChinaMed)، وهي مبادرة تُحلل عمق الروابط المتبادلة بين الصين ومنطقة البحر المتوسط؛ فإن المساعدة الطبية الصينية تحظى بتقدير كبير من القيادة ووسائل الإعلام الإيرانية. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت بكين بدور المدافع الأكبر عن إيران ضدّ العقوبات الدولية خلال جائحة فيروس كورونا. وقد تجسد ذلك في طلب السفير الصيني «تشانغ هوا» أن ترفع الولايات المتحدة العقوبات للسماح لإيران بمكافحة الوباء. وكما هو الحال في إيران، فستضع أزمة التجارة والإنتاج ضغطاً هائلاً على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط ومجتمعاتها في شمالي أفريقيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاقتصادات الأوروبية؛ مثل اقتصادات إيطاليا وإسبانيا. ونتيجةً لجائحة فيروس كورونا المستمرة، فإن خطر الاضطرابات الاجتماعية والتطرف السياسي بات وشيكاً في هذه المناطق. ومن ثمّ، قد تحاول الصين الاستفادة من هذه الفرصة من خلال تعزيز دور مبادرة «الحزام والطريق» بوصفها وسيلةً لزيادة الاستقرار والأمن. وقد يساعد هذا الصين أيضاً في تعزيز رؤيتها السياسية للمجتمع المشترك؛ الذي يُعدُّ شكلاً مُنقّحاً ومعاصراً للحكومة العالمية.

وأخيراً، في التاسع من أبريل، نشرت الصين مخططاً لشكلٍ جديد من أشكال التحرير الاقتصادي، وهو يُعدُّ أهمّ دليل إرشادي منذ مبادرة شي جين بينغ (مبادرة تعميق الإصلاح)، التي قدمها في الاجتماع العام الثالث للمؤتمر الثامن عشر للحزب في نوفمبر ٢٠١٣م. وقد يُظهر «مجلس الشعب الصيني»، و«المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني»، المزمع عقده خلال شهر مايو الحالي، ما إذا كانت هذه الخطوات تُمثّل بالفعل بداية «فرصة تاريخية» للصين.

ما بعد فيروس كورونا: ارتباط تعافي الاقتصاد الخليجي بالشرق

كارين إي يونغ



كارين إي يونغ

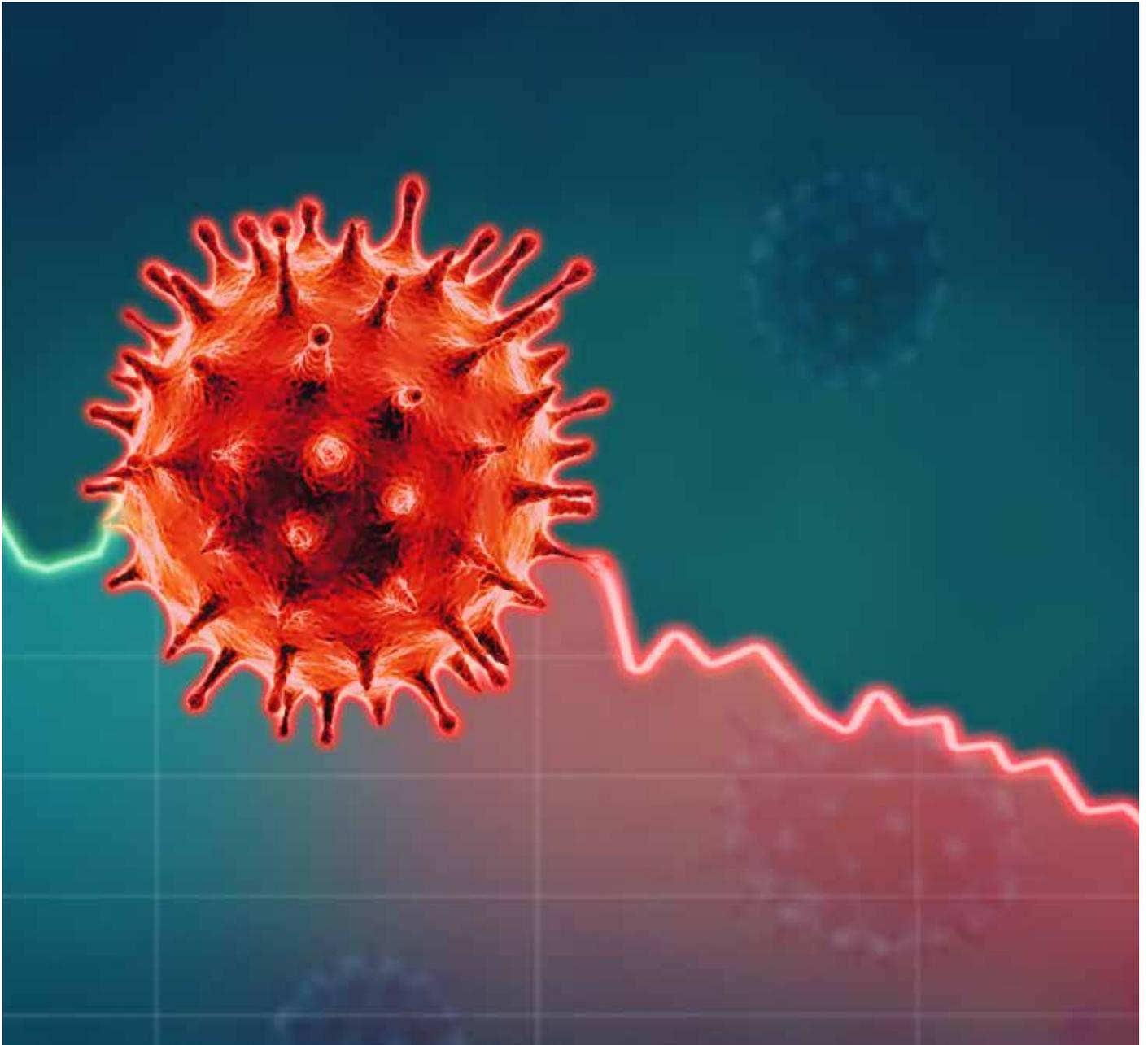
باحثة مقيمة

في معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العام.

في الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى إعادة فتح الاقتصادات والتخفيف من قيود الإغلاق، نجد مسار الانتعاش لا يزال غير معروف: هل سيسلك مسلك الارتفاع الحاد والعودة إلى النمو، أم سيكون بداية غير متكافئة للتعافي يمكن أن تتعطل بالعودة إلى عمليات الإغلاق في وقت لاحق من العام، بصورة يمكن تمثيلها بيانياً بمنحنى على شكل حرف V المزاوغ أو شكل حرف W المرعب؟ وفيما يتعلق بدول الخليج، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، سيعتمد مسار التعافي - بشكل كبير - على الطلب في سوق النفط العالمية لتحقيق الاستقرار. وبشكل أكثر تحديداً، يعتمد الانتعاش على الدول الرئيسة الهدف لصادرات النفط الخليجية ومنتجات البتروكيماويات ذات الصلة، مع زيادة طلب الاستهلاك المحلي وزيادة الإنتاجية الصناعية. أما دول مجلس التعاون الخليجي، فإن لديها الكثير من الأمور على المحك مع الصين. وعلى الرغم من حرص الحكومة الصينية على طرح خطاب إيجابي تجاه شركائها الاقتصاديين في الخليج، فإن الواقع يشير بجلاء إلى وجود نقاط ضعف مشتركة؛ الأمر الذي سيجعل مسار التعافي الاقتصادي في الصين مُحدداً لوتيرة التعافي في الخليج.

أسوأ ما في الأمر أن اجتماع الأزمات: أزمة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط، قد أحدث تغييراتٍ في أسواق الطاقة العالمية في المستقبل المنظور. فوفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستتضرر بشكل خاص من الأزمات، مع توقعات نمو أقل من المتوسط العالمي للعام المقبل. وقد أثر انخفاض أسعار النفط، وتراجع السياحة وتدفقات التحويلات، على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثيراً خاصاً. كما انخفضت أرباح عملاقي الطاقة شركتي «شل» و«إكسون»، فيما وصفه الرئيس التنفيذي لشركة «شل» بالانتعاش الكئيب، «نظراً للتدهور المستمر في توقعات الاقتصاد الكلي، والغموض الكبير على المديين المتوسط والطويل»؛ الأمر الذي لا يُبشّر بخير لمصدري النفط.

هذا، ويتجاوز مدى تدمير الطلب الانخفاض في وقود النقل لشركات الطيران وسفن الحاويات، فلا بُد من تعافي طلب المستهلك المحلي في أكبر الاقتصادات العالمية من أجل زيادة القدرة الصناعية واستخدام الطاقة. وقد وجّه تدمير الطلب العالمي ضربةً قاسيةً للصناعة الصينية، إذ انخفضت طلبيات التصدير في شهري مارس وأبريل. ويرى المحللون في بنك (HSBC) أن الانتعاش في الصين كان بطيئاً حتى الآن. وتواجه الصين عقبات في الطلب الخاص بها، مع وجود مخزون صناعي مُفرط من المنتجات النهائية (زيادة بنسبة ١٥٪ على أساس سنوي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م، وفقاً لمحللي HSBC)؛ ما يعني أنه حتى مع تعافي الطلب العالمي على المنتجات



الصينية، فإن الإنتاج الصناعي داخل الصين سيُستأنف ببطء، إلى أن يُسَلَّم المنتج النهائي الموجود بالفعل. وقد أعلنت الحكومة الصينية عن خطط لتحفيز الطلب الاستهلاكي المحلي؛ من خلال تمديد التخفيضات على ضريبة القيمة المضافة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع الإقراض لهذه الشركات.

أما الارتباط في التعافي بين المملكة العربية السعودية والاقتصادات الخليجية الأخرى، فيظلُّ واحداً من أكثر المتغيرات صعوبةً في التنبؤ بها؛ فلن يحدث تنسيقٌ بشأن توقيت إعادة الفتح عبر المناطق الجغرافية؛ إذ سيتعين على الحكومات الاستجابةً لتفشي الوباء محلياً، وصياغة جهود احتواء آمنة. وعلى الرغم من ذلك، يعتمد انتعاشنا الجماعي على الزيادات المنسقة في طلب المستهلكين، والمرونة وإمكانية الوصول إلى تدابير تحفيزية؛ لتوليد فرص العمل وزيادة النشاط التجاري. وتأتي قيادة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين هذا العام في التوقيت الأنسب؛ لإدراك الطبيعة المشتركة التي تربط بين انتعاش أسعار الطاقة والتجارة العالمية.

ما بعد فيروس كورونا: مستقبل التنوع الاقتصادي والعمل المناخي في دول مجلس التعاون الخليجي

عائشة السريحي



عائشة السريحي

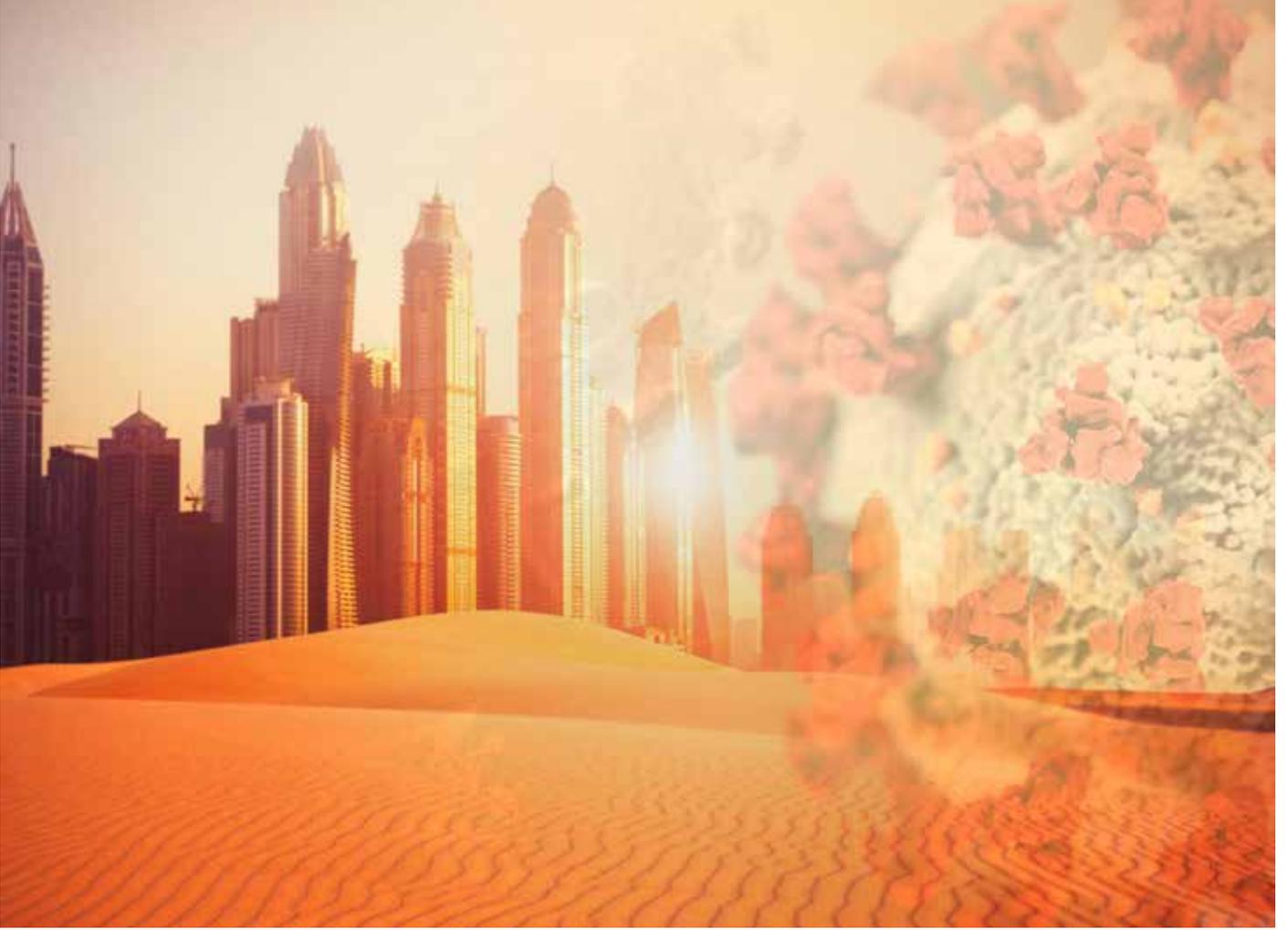
منسقة فريق العمل المعنيّ بالمناخ والبيئة
بمجموعة الفكر (T20)، في مركز الملك عبدالله
للدراسات والبحوث البترولية.

مع زيادة أعداد حالات فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) خارج الصين ١٣ ضعفاً، وتضاعف عدد البلدان المتضررة ثلاث مرات، أعلن الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في ١١ مارس ٢٠٢٠م، أنه يمكن وصف فيروس كورونا بأنه جائحة. ولاحتواء تفشي الفيروس، اتخذت الدول في جميع أنحاء العالم تدابير للإغلاق وحظر التجوّل؛ وشمل ذلك إغلاق المدارس والجامعات والأماكن العامة، وتنفيذ سياسات العمل عن بعد، والحدّ من استخدام وسائل النقل العام، وتأجيل أو تعليق السفر الدولي.

وقد تسبّب هذا الإغلاق العالمي غير المسبوق في إلحاق ضرر كبير بالعديد من الشركات والاقتصادات، وقد أدّى كذلك إلى فقدان قرابة ٣٠.٥ ملايين وظيفة، في شركات الطيران والفنادق والمطاعم وصلات الألعاب الرياضية وصالونات تصفيف الشعر والمحلات التجارية. وأدّت إجراءات احتواء فيروس كورونا كذلك إلى انخفاض عالمي كبير في الطلب على النفط؛ ما تسبّب في انهيار تاريخي في أسعاره. ولمواجهة ذلك، أُجبر هذا التباطؤ الاقتصادي العالمي البلدان على تنفيذ حزم التحفيز الاقتصادي؛ لتمويل جميع التدابير الصحية اللازمة لوقف تفشي الوباء، ولتعويض من فقدوا وظائفهم ومواردهم المالية. ويتماشى حجم حزم الانتعاش الاقتصادي هذه مع حجم الضرر الاقتصادي، وكذلك مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.

ونظراً لاعتمادها الكبير على عائدات تصدير النفط، وخلافاً للاقتصادات الأخرى التي تعتمد - بشكل كبير - على أنظمة الضرائب والتنوع الاقتصادي الواسع، فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين، والكويت، وقطر، وعمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) تواجه عواقب وخيمة نتيجة أزمة فيروس كورونا. وتعدّ جائحة فيروس كورونا صدمة اقتصادية مزدوجة لم تشهد دول الخليج العربي مثيلاً لها من قبل؛ فهي من ناحية تُلجئ الضرر بالشركات المحلية والأنشطة الحكومية بسبب تدابير الاحتواء المحلية، ومن ناحية أخرى، تقطع المصدّر الرئيسة للدخل الحكومي بسبب الانخفاض التاريخي في أسعار النفط. لذلك، لم يترك الوضع الحالي لدول المجلس سوى خيارات محدودة للموازنة بين حماية الصحة وتقليل الاضطراب الاقتصادي.

وقد تعهّدت دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من ١٢٠ مليار دولار لمساعدة اقتصاداتها على التخفيف من تبعات فيروس كورونا، وانتشال الشركات من الإفلاس. واستهدفت مجموعات الحوافز الاقتصادية المشار إليها - من بين أمور أخرى - تقديم حوافز مالية واقتصادية للقطاع



الخاص؛ ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ وتعزيز سيولة المؤسسات المالية؛ وإعفاء الشركات المرتبطة بالسياحة من الرسوم السياحية؛ وفي بعض الحالات، دعم المواطنين والأنشطة التجارية والصناعية أو إعفاؤهم من فواتير المياه والكهرباء. وإقراراً بأن احتواء الفيروس ودعم الاقتصادات لهما بالفعل أولوية قصوى على المدى القصير، فمن المحتمل أن تظهر نتائج النهج المتبعة لمعالجة الوباء على المدى الطويل. وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط، من المرجح أن تُؤثّر عملية صنع القرار المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي من آثار فيروس كورونا على القضايا الملحة الأخرى؛ مثل التنويع الاقتصادي وتغيّر المناخ. وقد اتخذت دول المجلس خطوات سريعة لتحديد مساراتٍ انتقاليةٍ نحو اقتصاداتٍ شاملة أقلّ اعتماداً على النفط، وذلك من خلال تعزيز القطاع الخاص، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والصناعات البتروكيمياوية النهائية، وكذلك التوسّع في استثمارات الطاقة منخفضة الكربون؛ مثل مصادر الطاقة المتجددة. ومع ذلك، يُنظر إلى نهج التعافي الاقتصادي الحالية بمعزلٍ عمّا هو موجود حالياً من التنويع الاقتصادي طويل الأمد، والطموحات المتعلقة بالاستثمار المنخفض الكربون.

وبالنظر إلى حجم الصدمة التي أحدثها فيروس كورونا لدول مجلس التعاون الخليجي، وما تركه لها من خيارات محدودة في التعامل مع الوباء، يُمكن لدول المجلس الاستفادة القصوى من جزم التحفيز الاقتصادي لمواجهة آثار الفيروس؛ من خلال استكشاف الفرص التي تربط قرارات الإنقاذ الحالية بالتنوع الاقتصادي طويل الأجل، وبطموحات الاستثمار المنخفض الكربون. وسيجلب ذلك منافع اقتصاديةً طويلة الأجل، ويضمن أن تكون الاقتصادات الوطنية أكثر مرونةً في المستقبل.